النزاعات والعنف وتأثيرها على التنمية المستدامة: استراتيجيات الوقاية وسبل المعالجة

Conflicts And Violence And Their Impact On Sustainable Development: Prevention Strategies And Means Of Resolution

الكلمات المفتاحية: النزاعات، التنمية المستدامة، أهداف التنمية المستدامة، الوقاية وسبل المعالجة.

Keywords: Conflicts, Sustainable Development, Sustainable Development Goal, Prevention And Treatment Methods.

DOI: https://doi.org/10.55716/jjps.CO.2025.6.21

م. د. ياور عمر محمد

جامعة كركوك– كلية القانون والعلوم السياسية

Inst. Dr. Yawar Omar Mohammed
University of Kirkuk- College Law And Political Science
Yawar@uokirkuk.edu.iq

ملخص البحث

يستخدم مصطلح التنمية المستدامة أو الاستدامة في العديد من مجالات الحياة، وأصبحت ظاهرة حديثة تحدد من مسار التقدم لأي دولة، وأصبحت هدفاً للعديد من الاستراتيجيات، والتي ينبغي تطبيقها في الحياة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، ويؤدي جاذبيتها الى كثرة استخدامها، كما أنها دليل على تعدد جوانبها، فالورقة البحثية هذه تهدف الى معرفة تأثير العنف والنزاعات على التنمية المستدامة، والطرق والاليات والاستراتيجيات التي يتم من خلالها الوقاية وسبل المعالجة من النزاعات والحروب، وتقديم أفضل ما يمكن من أهداف التنمية المستدامة التي تبناها المجتمع الدولي، لذا فإن التنمية المستدامة هدف عام واساس لجميع الدول، يهدف الى التحسين المستمر لجودة الحياة ورفاهية الأجيال الحالية والمستقبلية، استناداً الى الترابط بين التنمية الاقتصادية، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، وقد اقترح المجتمع الدولي التنمية المستدامة كوسيلة للحد من الضرر الذي يلحق بكوكبنا.

Abstract

The term "sustainable development" or "sustainability" is used in many areas of life and has become a modern phenomenon that defines the path of progress for any country. It has thus become a key objective for many strategies and should be applied in economic, social, and environmental aspects of life. Its appeal has led to its widespread use, reflecting its multifaceted nature. This research paper aims to explore the impact of violence and conflicts on sustainable development, as well as the methods, mechanisms, and strategies used for conflict prevention, recovery, and achieving the best possible outcomes of the Sustainable Development Goals (SDGs) adopted by the international community. Sustainable development is a fundamental and common goal for all nations, seeking to continuously improve the quality of life and well-being of present and future generations. It is based on the interconnection between economic development, environmental protection, and social justice. The international community has proposed sustainable development as a means to mitigate the harm inflicted on our planet

المقدمـــــة

تعد النزاعات والعنف أحد التحديات الكبرى التي تواجه العالم باسره في العصر الحالي، سواء كانت داخلية أو بين الدول، إذ تؤدي الى تعطيل مسارات التنمية المستدامة وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والى آثار مدمرة على المجتمعات، وإن العنف المستمر والنزاعات المسلحة حول العالم لا يؤثران على الافراد والمجتمعات فقط، بل إن تأثيرهما يمتد الى مجالات أوسع، لاسيما الاقتصادية، البيئية، والبنية التحتية.

مما لاشك فيه عند دراسة أوضاع الدول التي مرت بصراعات وحروب ونزاعات داخلية أو خارجية، تتطلع الى الوصول الى حالة من الاستقرار والتوجه نحو النهوض بالواقع المؤلم الذي انتجه العنف المستخدم في الصراعات بين الأطراف المتنازعة، ومن ثم التوجه الى إرساء ودعم أجهزة الدولة لبسط الامن، وتأهيل البنية التحتية المدمرة، مع وضع القواعد الحقيقية للتنمية، وكما إن العنف يؤدي الى التهجير القسري، والافتقار الى التعليم، وانتشار الخسائر بالأرواح، والدمار المادي الواسع النطاق، وخلق تحديات للتنمية المستدامة، وعدم الاستقرار، والتدهور الواسع النطاق من التنمية البشرية، وعلى الرغم من إن أسباب النزاعات تختلف من منطقة الى أخرى ومن دولة الى دولة أخرى إلا إنها ذات تأثير مشابه، تأثير سلبي في تحقيق وتطوير أهداف التنمية المستدامة، كما وإن التنمية لا تتوقع في زيادة الثروة أو الدخل للمجتمع أو حتى للأفراد، وإنما النهوض بأوضاعهم الثقافية والاجتماعية والصحية والتعليمية، وتمكينهم سياسياً وتفعيل مشاركتهم في المجتمع وحسن توظيف طاقاتهم لخدمة أنفسهم ومجتمعاتهم.

أهمية البحث:

يهدف هذا البحث الى التعرف على العلاقة بين النزاعات والعنف والتنمية المستدامة، وما هو تأثير النزاعات والعنف على التنمية المستدامة، والتعرف على الاستراتيجيات المتبعة في ذلك، مع بيان الوقاية والمعالجة للمراحل اللاحقة للنزاعات والعنف على المستوى الداخلي للدول أو على مستوى المجتمع الدولي.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من العلاقة بين النزاعات والعنف والتنمية المستدامة، إذ إن النزاعات تعد من التحديات الكبيرة التي تواجهها الدول التي تنتشر فيها النزاعات والعنف المستمر، في إعداد خططها من أجل التنمية المستدامة، والتي تعد من أبرز القضايا المعاصرة في تحقيق التنمية المستدامة، وهنا تطرح الإشكالية تساؤلات عديدة، والتساؤل الرئيس في هذا المجال، هو كلما تزايدت النزاعات والعنف أثرت

بصورة كبيرة على التنمية المستدامة والتي تعد عائقا امام تحقيقها؟ وماهي الآليات الاستراتيجية للوقاية وسبل معالجتها؟ ويتفرع من هذا التساؤل الرئيس تساؤلات أخرى فرعية عدة يمكن اجمالها بالآتي:

1. ما المقصود بالتنمية المستدامة؟
2. ماهي الاستراتيجيات اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؟
3. ما هو تأثير النزاعات والعنف على التنمية المستدامة؟

فرضية البحث:

يستند البحث الى فرضية مفادها إنه كلما تزايد العنف والنزاعات حول العالم، أدى الى إعاقة عملية التنمية المستدامة والى تزايد المخاطر والتهديدات على الافراد والمجتمعات، وهذا يشكل عائقاً وتحدياً مباشراً وكبيراً على التنمية في المجتمعات التي تكثر فيها العنف والنزاعات، لا سيما الداخلية أو الدولية، وبالتالي لا يمكن ضمان التنمية المستدامة، إلا عبر آليات ووسائل واستراتيجيات للوقاية من النزاعات، والتي تمكن الدولة من تحقيق تطور حقيقي للتنمية المستدامة، أو تحقيق أهدافها عبر استغلال الجوانب الإيجابية، وذلك يتطلب جهوداً من قبل الدولة والمجتمع الدولي.

منهجية البحث:

من أجل معالجة الإشكالية واثبات الفرضية وفق منهج علمي متكامل، اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي للاستعانة في عرض وجمع المعلومات الدقيقة وتحليل ومعرفة التنمية المستدامة والنزاعات والعنف الدائر حول العالم، عبر بيان تأثير النزاعات والعنف على التنمية المستدامة، ومحاولة ربط الاحداث مع بعضها البعض، وإبراز الاستراتيجيات اللازمة في الوقاية والتعافي من العنف والنزاعات المسلحة.

هيكلية البحث:

انطلاقاً من الفرضية فقد تم تقسيم البحث الى مبحثين، وخاتمة واستنتاجات: تناول المبحث الأول، دراسة في الإطار النظري، وتناول المطلب الاول مفهوم التنمية المستدامة، والمطلب الثاني، تأثير النزاعات والعنف على التنمية المستدامة، بينما تناول المبحث الثاني: استراتيجيات الوقاية والتعافي من النزاعات والعنف لتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول

دراسة في الإطار النظري

المطلب الأول: مفهوم (النزاعات -التنمية المستدامة).

اولاً: مفهوم النزاعات: تنقسم النزاعات المسلحة الى نزاعات دولية ونزاعات مسلحة غير دولية

1. النزاعات المسلحة الدولية:

عرف الفقهاء الدوليين النزاعات الدولية بأنها: " القيام بالأعمال القتالية بين دولتين أو أكثر، ولا يغير من التكييف القانوني في شيء إن كان القتال على أو إقليم أرضي، أو بحري، أو جوي، يعود لأحد اطراف النزاع أو يدخل في تكييف الملكية المشتركة كالفضاء الخارجي، أو البحر العالي وما يعلوه من إقليم جوي"، ويرى البعض أن القصد من النزاعات المسلحة الدولية تلك النزاعات التي تحدث بين مقاتلين تابعين لدول مختلفة، تكون في حالة قائمة، أو يعني بها الحرب التي تندلع بين دولتين مستقلتين ، وجيشين نظاميين، كما وتعرف النزاعات المسلحة الدولية بانها حالة اللجوء الى العنف المسلح بين دولتين أو أكثر، سواء كان بإعلان سابق أو بدون إعلان[1].

2. النزاعات الداخلية:

ويعرف بانها" انهيار أو تعطيل في النظام الاجتماعي والسياسي القائم دون أن يصحبه بالضرورة بروز نظام بديل"، وتعد بانها نزاع مسلح بين جماعتين متعارضتين أو أكثر تريد الوصول الى سدة الحكم، إذا إن المنازعات المسلحة والتي تختلف صورها وتتعد لكنها من الناحية أخرى فهي تشترك في الآثار المدمرة وتختلف أسباب النزاعات قد تكون لأسباب دينة، أو سياسية أو أسباب عرقية، أو اقتصادية[2].

ثانياً. مفهوم التنمية المستدامة

الأصل في ذلك هي ناتج عن عمل الانسان على تحويل عناصر فطرية في البيئة الى ثروات، أي الى سلع وخدمات تقابل حاجات الانسان، وإن هذا التحول يعتمد على جهد الانسان، وما يوظفه من معارف علمية وإمكانات مادية، وما يستعين به من أدوات ووسائل تكنولوجية، وإن تأريخ ظهور فكرة التنمية المستدامة: يعود الى بين عام(1972– 2002)، استطاعت الأمم المتحدة من عقد ثلاثة مؤتمرات دولية حول هذا الموضوع، الأول عقد في ستوكهولم(السويد) عام(1972)، تحت أسم (مؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الانسان)، والثاني عقد في ريو دي جانيرو عام(1992)تحت أسم(مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية)، والثالث عقد في جوهانسبيرغ في عام(2002)، تحت أسم(مؤتمر الأمم

المتحدة حول التنمية المستدامة)، وإن التغير في الاسم يعبر عن مراحل تطور مفاهيم العالم واستيعاب العلاقة بين الانسان والمحيط الحيوي الذي يعيش فيه ويمارس نشاطات الحياة[3].

تعريف التنمية المستدامة: عرفت التنمية المستدامة لأول مرة عام (1989) من قبل اللجنة العالمية للبيئة والتنمية المكلفة بالتحضير لمؤتمر ريو دي جانيرو حول البيئة والتنمية عام(1992)، وفقاً لتقريرها فان التنمية المستدامة هي: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة"، وإن هذا التعريف يتألف من عنصري: الاحتياجات الأساسية للعالم، ولا سيما احتياجات الفقراء، والحد من الأنشطة البشرية على استخدام الموارد الطبيعية مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة، وقد طوّر مبدآن من مبادي الإعلان المعتمد في (1992)، في مؤتمر ريو دي جانيرو المعني بالتنمية البيئية هذا المفهوم، وفقاً لهذا المبدأ يجب إعمال الحق في التنمية بما يلبي الاحتياجات التنموية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية على نحو منصف[4].

عرفَّ الأمم المتحدة التنمية المستدامة بأنها" العمليات التي يمكن بواسطتها توحيد جهود المواطنين، والحكومة لتحسين الأحوال المعيشية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة المجتمع الأكبر والمساهمة في تقديم بأقصى قدر ممكن"، لذا تعد التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبارة عن مجموعة من العمليات المتلاحقة تتخلل ميادين متنوعة أو كثيرة قد يتداخل بعضها مع البعض من أجل الهدف العام للدولة والمصلحة القومية العليا[5].

بشكل عام يمكن تعريف التنمية المستدامة بانها:" نمط من التنمية يُحسّن جودة حياة لمواطني الدولة، سواء في الحاضر أو المستقبل دون المساس بالعمليات البيئية التي تعتمد عليها الحياة بكل تنوعها، ويتطلب تحقيق التنمية المستدامة على أقل تقدير، استدامة رفاه مواطني الدولة على مر الزمن، ومن ثم، ومن منظور اقتصادي، يمكن اعتبار التنمية المستدامة نمطاً من النشاط الاقتصادي يؤدي الى رفاه اقتصادي متواصل، وبما أن الرفاه الاقتصادي هو الفرق بين فوائد النشاط الاقتصادي وتكاليفه، فإن تقييم أداء الدولة في مجال التنمية المستدامة يتطلب مؤشرات تحدد وتقيس وتقارن النطاق الكامل في للفوائد والتكاليف المرتبطة بالعملية الاقتصادية، بما في ذلك الفوائد والتكاليف الاجتماعية والبيئية[6].

ثالثاً. الهدف من التنمية المستدامة:

في الذكرى السبعين احتفلت الجمعية العامة للأمم المتحدة بذكرى انشائها، فقد اجتمع رؤساء(193)دولة من دول الأعضاء بالمنظمة في أيلول(2015)، بمبنى الأمم المتحدة بنيويورك واتخذوا قراراً بشأن مجموعة من الأهداف والغايات العالمية سميت بأهداف التنمية المستدامة وقد التزموا جميعاً

بالعمل من أجل تنفيذ هذه الخطة بالكامل عام (2030)، وأعلنوا عن إرساء (17) هدفاً من أهداف التنمية المستدامة و(196)غاية مرتبطة بها، وهي أهداف غير قابلة للتجزئة لتحقيق توازن بين الابعاد الثلاثة للتنمية المستدامة البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي، للسعي الى تحقيق التنمية العالمية والى تحقيق التعاون، البعض من هذه الأهداف يهدف الى تحسين حياة الافراد، بينما يركز بعضها الآخر على حماية الكوكب، ويهدف الى ضمان السلام والرخاء ، الى تعزيز السلام العالمي في جو أوسع من الحرية، والقضاء على الفقر بجميع أشكاله وابعاده الذي يعد التحدي العالمي الأكبر وشرطاً اساسياً للتنمية المستدامة، هذه الخطة تنفذ على جميع البلدان وجميع الجهات المعنية في اطار شراكة تعاونية[7].

رابعاً. اهداف التنمية المستدامة:

أطلقت الأمم المتحدة خطة التنمية المستدامة (2023) تحت شعار تحويل عالمنا (Transforming our world) وهي خطة محكمة من حيث النطاق والأهمية، إذ حظيت بقبول جميع الدول وتسري على الجميع وهي تراعي الاختلافات والإمكانات والمتفاوتة بين الدول والمستويات التي توصلت اليها من التنمية، وقد شملت جميع العالم المتقدمة ومنها والناشئة والنامية على حد سواء[8].

وقد اشتملت الأهداف العامة التي أطلقها الأمم المتحدة على النحو الآتي[9]:

1. القضاء على الفقر المدقع بجميع اشكاله وفي كل مكان
2. القضاء على الجوع، وتحقيق الامن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة.
3. الصحة والرفاهية: ضمان تمتع الجيد بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الاعمار.
4. التعليم الجيد، ضمان التعليم الجيد الشامل والمنصف وتعزيز فرص التعليم مدى الحياة.
5. تحقيق المساوات بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات.
6. ضمان توفير المياه وتقديم الخدمات والصرف الصحي للجميع وادارتها إدارة مستدامة.
7. ضمان حصول الجميع وبتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة.
8. توفير العمل اللائق وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة،
9. إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع.
10. الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها.
11. جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود.

12. ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة.
13. اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي اتغير المناخ وآثاره
14. حفظ المحيطات والبحار والمواد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
15. حماية النظم الايكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الاراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي.
16. السلام والعدالة ووجود مؤسسات قوية، تعزيز مجتمعات سلمية وشاملة لتحقيق التنمية المستدامة، وتوفير فرص الوصول الى العدالة للجميع، وبناء مؤسسات قوية وفعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة على الجميع.
17. الشراكات لتحقيق الأهداف، تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: تأثير النزاعات والعنف على التنمية المستدامة.

إن التنمية المستدامة غايتها الأساسية هي تلبية الحاجات في الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، إلا إن النزاعات والعنف أصبح يشكلان عقبة رئيسة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة والتي اقرتها الأمم المتحدة، إذ يؤديان الى تدمير البنية التحتية للدولة، وتراجع الاقتصاد، وانتهاك حقوق الانسان، مما يؤدي الى ان تكون عقبة امام التقدم المستدام التي تسعى اليها الدول لتحقيقها، لذ هناك جملة من الجوانب المختلفة للتنمية المستدامة والتي تؤثر عليها العنف والنزاعات بصورة كبيرة كالآتي:

1. الاثار السياسية:

تعد الآثار السياسية أحد التي تصيب الدولة نتيجة النزاعات والحروب، ومن أولى نتائجها هي انهيار الدولة، أي تقويض مؤسساتها السياسية والمدنية، وتعطيل أجهزتها كافة بما لا يسمح لها بأداء وظائفها المتنوعة، وتؤدي الى انتشار معدلات الفساد واستغلال الموارد العامة لأغراض عسكرية بدلاً من استخدامها في التنمية، وكذلك تفقد السلطة المركزية لدورها نتيجة النزاعات بين الأطراف المسلحة، كما يؤدي الى عجز الدولة من فرض سيطرتها على جميع أقاليم الدولة، وبالتالي قد يؤدي الى طلب بعض الأقاليم الى الانفصال عن الدولة الأم، كل هذا يعيق من تنفيذ خطة التنمية المستدامة من قبل الدولة[10].

2. الآثار الاقتصادية:

إن النزاعات المسلحة تؤثر سلباً على بنية الاقتصاد، إذ تؤدي الى تراجع الناتج المحلي الإجمالي، مما يؤدي الى الركود الاقتصادي ويحدد من حركة التجارة، وتدمير البنية التحتية الأساسية، مثل الطرق والمستشفيات والمدارس، مما يعطل النشاط الاقتصادي للبلد، ويؤدي الى هروب رؤوس الأموال الى الخارج، وارتفاع معدل البطالة والفقر نتيجة لتوقف الأنشطة التجارية والصناعية، وتراجع الاستثمارات المحلية الأجنبية بسبب عدم الاستقرار الأمني والسياسي وانتشار الفوضى، فالنزاعات تدمر مرافق الإنتاج والمرافق الصحية ويعيق وتدمر طرق التبادل الاقتصادي والذي يؤدي بدوره الى رفع تكاليف النقل[11].

3. الآثار الاجتماعية:

يؤدي النزاعات والعنف الى تفكك النسيج الاجتماعي، وزيادة الفجوات بين أبناء المجتمع الواحد والى النزوح القسري التي تؤثر على التركيبة السكانية، وخلق ضغوط اجتماعية واقتصادية، والتدهور في جودة الحياة بسبب نقص الخدمات الأساسية مثل: التعليم والرعاية الصحية، وارتفاع معدلات البطالة والفقر، وانتشار الاضطرابات النفسية بين افراد المجتمع المتضررين من النزاعات والعنف[12].

تعد الآثار الاجتماعية أكثر الاثار قسوة واعنفها في منطقة النزاعات والحروب، إذ إن تلك النزاعات تصيب رأس المال البشري أي استهداف الفرد بحد ذاته، إذ يؤدي الى التهجير القسري من مناطق النزاعات، فالمهاجرين واللاجئين في الدول المجاورة يصبحوا مشردين ولا يستطيعون توفي مستلزمات الحياة الضرورية إلا من خلال المساعدات الدولية، أو التبرعات المحلية[13].

وإن غياب الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والحقوق المدنية للأفراد أثناء النزاعات المسلحة، ويتم فيها انتشار الفوضى وانتهاك الحريات والتهميش والظلم للعديد من الفئات في كثير من الدول والمجتمعات، نتيجة للحروب والصراعات، فضلاً عن غياب العدالة الاجتماعية، وطرق المحاسبة والعقاب ليسهم في خلق العنف والنزاعات، وهذا يؤدي بالنتيجة الى استشراء ثقافة العنف والتطرف في ظل غياب نظام الأمن والمراقبة، وآليات التي من الواجب عليها حماية المدنيين[14].

4. الآثار البيئية:

حدد القانون الدولي الإنساني مجموعة من الجرائم الدولية التي تمس البيئة أثناء النزاعات المسلحة، إذ تضمن البروتوكول الإضافي الأول لعام (1977)، لاتفاقية جنيف لعام(1949)، الاحكام الأولى للحماية الفعلية للبيئة في ضوء القانون الدولي الإنساني بشكل لا سيما (المادة 35 والمادة55)، فقد نصت الفقرة3 من المادة 35 من البروتوكول على أنه" يحضر استخدام وسائل أو أساليب للقتال يقصد بها أو قد يتوقع منها أن تلحق بالبيئة الطبيعية أضراراً بالغة واسعة الانتشار وطويلة المدى"، أما

المادة 55، فقد نصت على أن" تراعى أثناء القتال حماية البيئة الطبيعية من الاضرار البالغة واسعة الانتشار"، وتتضمن هذه الحماية حظر استخدام أساليب أو وسائل القتال التي يقصد بها أو يتوقع منها أن تسبب مثل الاضرار بالبيئة الطبيعية، ومن ثم تضر بصحة أو بقاء السكان، فضلا عن الخلل الذي تحدثه بالتوازن الايكولوجي[15].

وتنشأ اضرار واثار جسيمة تؤثر على البيئة نتيجة استخدام الأسلحة التي تكون مصدر للثلوث، لاسيما إذا ما استعملت الأسلحة الخفيفة المتطورة منها مثل استخدام الأسلحة الكيمياوية أو القنابل المخضبة بمادة اليورانيوم والتي تحدث ضرراً بالغاً بالإنسان قبل البيئة، فضلاً عن ذلك تنعكس على البيئة، لاسيما أن العنف يؤدي الى تدمير الموارد البيئية مثل الغابات ومصادر المياه، وكذلك الدمار الذي يجري على البنية التحتية الزراعية والصناعية[16].

المبحث الثاني

استراتيجيات الوقاية وسبل المعالجة من النزاعات والعنف

إن عمليات الاعمار والتنمية للدول التي تمر بنزاعات، تتكون من مجموعة من الإجراءات والآليات التي تسعى الى تلبية احتياجات الافراد المتضررين من آثار النزاع والحروب، والعمل على بيان أسباب النزاع والحيلولة دون تجدد النزاعات والعنف في البؤر والأماكن التي يحصل فيها التوتر، فضلاً عن معالجة أسباب ودوافع النزاع المسلح، مع دعم مبادرات السلام بين المجتمع، فإعادة إعمار المجتمعات التي يحدث فيها العنف والنزاعات لا تقتصر على المسار السياسي وحده، بل يتعدى ذلك الى مسارات أخرى كالمسار الاقتصادي والاجتماعي[17].

المطلب الأول: استراتيجيات الوقاية من العنف والنزاعات:

تتخذ استراتيجيات الوقاية من العنف والنزاعات من أجل تحقيق التنمية المستدامة مسارات عديدة من شأنها ان تساعد صناع القرار في اتخاذ خطوات جدية للحد العنف والنزاعات والمسارات هي كالآتي:

1. المسار السياسي:

الإصلاح السياسي للمنظومة السياسية للدولة حاجة ضرورية وخطوة كبيرة ومسؤولية مشتركة تقع على عانق الحكومات والأنظمة الحاكمة، وقوى المجتمع المدني، من أجل السير في طريق بناء نظام ديمقراطي، تشترك فيها كل القوى السياسية، وهذا العمل يأتي عن طريق اتخاذ إجراءات واضحة وملموسة، من أجل ضمان مشاركة كافة القوى السياسية في الحكم وعدم تهميش أي جهة مع إعطاء الحرية للمواطنين للتعبير عن لآرائهم ومعتقداتهم قبل أن يؤدي القوى السياسي الى اتخاذ خطوات من

شأنها اندلاع العنف والنزاعات بين هذه القوى أو بين الحكومة والمعارضة، وتعد الإصلاح السياسي عملية سياسية وتشريعية واجتماعية الهدف منها إحداث تغيرات جوهرية على النمط السياسي المتبع داخل نظام الدولة، ومن أجل حث قوى المجتمع المدني ومؤسسات الدلو للعمل بموجب أحكام القانون والدستور، فالإصلاح السياسي دائما يأتي عبر القيام بمبادرة من قبل القادة أو النخبة الحاكمة، والتي بدورها يدفع نحو توسيع قاعدة المشاركة السياسية من قبل القوى المعارضة، أو خلق عناصر وفئات مستفيدة من عملية الإصلاح، من أجل الاستمرار في العمل والنجاح، فكلما اتسعت دائرة المشاركة من القوى والأنظمة السياسية، فإن الإصلاحات السياسية تخطو خطوات متسارعة نحو الاستقرار السياسي في الدولة، فالإصلاح السياسي يشمل: توسيع نطاق الحريات السياسية ، وتقوية المجتمع المدني، فضلاً عن سيادة القانون، وتفعيل وسائل المساءلة ومحاربة الفساد عبر تعزيز مبدأي الشفافية والمساءلة[18].

2. المسار الاقتصادي:

ويعد المسار الاقتصادي من أكثر المسارات تفسيراً لمفهوم التنمية المستدامة، إذ يركز على الاستخدام الأمثل للمواد والحصول على أكبر قدر من المنافع في ظل الحفاظ على تنوع المواد واستخدامها، إذ تسعى الدول الى الاعتمام بالجانب الاقتصادي من أجل رفع مستوى الدخل القومي في المستقبل، فضلاً عن توظيف الموارد بهدف رفع مستوى معيشة المواطن والتغلب على حالة الفقر، فيتم استغلال الموارد الاقتصادية وخاصة النادرة منها لإشباع الحاجات الإنسانية المتعدة والمتجددة، وهذه الموارد تكون على شكل: المياه أو النفط، أو الغابات، إلا إنها في الوقت نفسه يجب أن لا تؤثر استغلال هذه الموارد على تصيب الأجيال القادمة من هذه الموارد القابلة للنضوب[19].

فالمسار الاقتصادي غايتها الأساسية هي زيادة الدخل الوطني، ورفع مستوى المعيشة وتقليل التفاوت في الدخل والثروات، ويكون عن طريق بناء أساس مادي؛ للتقدم عبر التوسع في بعض القطاعات الهامة من الناحية الاقتصادية والفنية، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع وعلى جميع المستويات[20].

فالجانب الاقتصادي يهدف الى تحقيق الرخاء في الدولة عبر التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، وهذا يؤدي الى رفع معدل النمو الحقيقي للاقتصاد القومي، ورفع مستوى المعيشة، وزيادة فرص العمل وتقليل معدلات البطالة، والفقر، وطالما انتهجت الدولة هذه السياسة الاقتصادية، فإنها تقلل من نسب تعرضها الى الفوضى، أو العنف، أو حدوث نزاعات قد تؤدي بها الى تدمير كل سياساتها واستراتيجياتها وخططها الاقتصادية التي هي الأساس في استقرارها[21].

3. المسار الأمني والعسكري:

يعتقد البعض بأن الأمن والتنمية وجهان لعملة واحدة، فحسب قول أمين هويدي" لا يمكن تحقيق التنمية إلا في ظل تحقيق الأمن الذي لا يمكن تحقيقه إلا ببناء قاعدة وطيدة للتنمية"، فقد عرف امين هويدي الأمن بأنه: الإجراءات التي تلتزم الدولة أو مجموعة في الدول لضمان أمنها واستقلالها وسيادتها في المجتمع الدولي، بما يتوائم والتزاماتها الدولية سياسياً وجغرافياً وتأريخياً، لتحقيق التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتدعيم القوة العسكرية لشعوبها لتصل الى المكانة المرموقة في المجتمع الدولي بناءً على تخطيط واستراتيجيات يحقق الأهداف والغايات المطلوبة[22].

ولغرض ضمان تنمية شاملة ومستمرة، تصاعدت أهمية تحقيق الأمن الوطني، إذ إن العمليات التنمية المستدامة يمكن أن تكون مصدر لأزمات عديدة قد تؤثر على الاستقرار الأمني للدولة، فإن غياب المنظومة الأمنية للدولة تؤثر سلباً على عملية التنمية[23].

لذا فإن الأمن يتطلب قيام الدولة بنشر القوات العسكرية لمواجهة التهديدات والمخاطر الأمنية المحتملة التي قد تشكلها الجماعات الإرهابية أو حركات التمرد، فإن جهود الحكومة يهدف في المقام الأول الأمن القومي، ويمكن لها أن تؤثر بصورة غير مباشرة على التنمية، مثل: خلق بيئة أكثر استقراراً وأماناً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[24].

إن الحالة الأمنية تلعب دوراً مهماً في عملية التنمية المستدامة، فالتدهور الأمني يؤثر بصورة مباشرة على القطاعات الاقتصادية كافة، وتأثيرها على الاستثمارات الأجنبية وبمدى الاستفادة منه، إذ إن الحروب والصراعات وانتشار العنف والفوضى يقوض الإمكانات الاقتصادية والبشرية والبيئية للدولة[25].

4. المسار الاجتماعي:

ارتبط المسار الاجتماعي بالجانب الاقتصادي، إذ على الدولة أن توفر: العدالة الاجتماعية، وضمان الحياة الكريمة لجميع أبناء الشعب، وتحقيق تكافؤ الفرص بين المواطنين، وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وحماية المرأة ضد كل اشكال العنف، وتوفير خدمات التأمين الاجتماعي والصحي لجميع المواطنين، توفير التعليم وبكافة مراحلها في مؤسسات الدولة التعليمية وتكون بصورة مجانية، والتأكيد على المساواة في الحقوق والحريات والواجبات بين المواطنين دون تمييز لاي سبب كان، وكذلك بناء القدرات التعليمية، وتعزيز الثقة بين المجتمعات ضمن أطار الدولة وتعزيز التماسك الاجتماعي والمشاركة المجتمعية[26].

إن العدالة الاجتماعية والمساواة من أهم القضايا في التنمية المستدامة، فهي تعكس نوعية الحياة، إذ ترتبط المساواة والعدالة والشمولية في توزيع الموارد، وإتاحة الفرص واتخاذ القرارات لضمان حصول الجميع على العمل والخدمات العامة، مثل العدالة والتعليم والصحة، وهي ترتبط بالأمن الذي يقصد به الامن المجتمعي، وحماية الناس من المخاطر والتهديدات التي تحيط بهم، إذ إن وجود السلم الاجتماعي يعتمد على وجود نظام أمني متطور وعادل عن الجميع من المخاطر والتهديدات والجريمة[27].

المطلب الثاني: سبل المعالجة لتحقيق التنمية المستدامة:

1. إعادة الاعمار:

إن النزاعات تلحق اضراراً كبيراً بالاقتصاد والمجتمع، وتسبب خسائر كبيرة في الموارد وتقلل فرص العمل ومصادر الدخل، وتدمر الهياكل الأساسية للاقتصاد والصناعة، وتقوض مؤسسات الدولة وسيادة القانون، وتشعل الاضطرابات الأمنية، وتمزق النسيج الاجتماعي، وإن البلدان التي تعمها الفوضى والنزاعات تتكبد خسائر واضراراً في الاقتصاد والإنتاج، وكذلك فقدان الأرواح، فضلاً عن أضعاف قدرة القطاع الخاص على توفير فرص العمل، وفي هذه الظروف على الدولة وضع سياسات حكيمة وفعالة لتعزيز النمو والتنمية، لذا عملية إعادة الاعمار يتطلب إعادة بناء البنية التحتية المدمرة، وتوفير الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم[28].

إن إعادة الاعمار وهي جملة من الإجراءات التي يقوم بها الدول لتوطيد السلام وتعزيز التنمية وتأهيل قطاعات الإنتاج من زراعة وصناعة وخدمات، فضلاً عن الاهتمام بالإنسان باعتباره المتضرر الأكبر من النزاعات والعنف، ويشمل إعادة الاعمار: توفير الخدمات الأساسية ومن ضمنها الرعاية الصحية والمياه والطاقة والصرف الصحي، وإعادة تأهيل وبناء المساكن للمواطنين، وتأمين الحصول على التعليم الكافي من قبل جميع، وتوفير فرص عمل ملائمة، فضلاً عن استعادة حرية التنقل والتجارة[29].

2. المصالحة الوطنية:

إن المصالحة لا تعني طمس الحقائق وطي الصفحة دون قراءتها، بل إنها تعد هدفاً يتم تحقيقه عبر أدوات وأركان العدالة الانتقالية، ولا شك إن المصالحة له مسارات ومداخل كثيرة، منها ما هو سياسي، والقانوني، وإيجاد اليات للحوار، وبناء مساحات مشتركة للحوار بين الفرقاء، وإرساء قواعد لمشاريع مجتمعية مشتركة يستوجب الدفاع عنها من قبل المجتمع، انشاء لجان المصالحة تعمل على معالجة مظالم الماضي، وتعزيز العدالة الانتقالية لضمان المساءلة[30].

3. التنمية الاقتصادية:

يمكن للتنمية الاقتصادية ان تساعد في الحد من الفقر عبر خلق فرص عمل، إذ إن الفقر يعد المحرك الرئيس للصراع والعنف، فعندما يكون الناس فقراء يكونون أكثر ميلاً للجوءً الى العنف لتلبية احتياجاته الأساسية، فمن الضروري تقديم الدعم الاقتصادي للمناطق المتضررة، وجذب الاستثمارات ودعم المشاريع الصغيرة[31].

4. تعزيز المؤسسات:

من الأمور الأساسية في الانتقال الديمقراطي للدول التي شهد موجة من العنف والنزاعات هي اصلاح المؤسسات، إذ تكون للحروب والحروب الاهلية للأنظمة الاستبدادية انعكاسات مدمرة على مؤسسات الدولة والعاملين فيها، لذا فإن الإصلاح المؤسساتي يشمل عدة مجالات، من ابرزها الإصلاح الدستوري ومراجعة القوانيين وضمان استقلال القضاء والنهوض به، وإخضاع مؤسسات الأمن للرقابة، وتدريب موظفي الدولة العاملين في مجال القضاء، والامن والجيش والاعلام على مسألة الشفافية والمساءلة على ضوء القوانيين، وإعادة بناء مؤسسات الدولة وتعزيز دورها في توفير الامن والخدمات، ودعم العملية الديمقراطية لضمان استقرار طويل الأمد[32].

الخاتمـــــة

وفقاً لما تقدم فإن العنف والنزاعات لها اثار سلبية كبيرة على تحقيق التنمية المستدامة من جهة وعلى أمن الانسان من جهة أخرى جراء تعاظم المخاطر والتهديدات التي تواجهها الدول، ولتجنب النزاعات وجب العمل على تسوية الخلافات بين الدول، أو بين الدول والفواعل الدولية تسوية الخلافات سلمياً بعيداً عن استخدام القوة والعنف الشديد، إن العنف والنزاعات الدائرة داخل الدول أو على مستوى النظام الدولي، تعد العقبة الرئيسة أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة، إذ تؤدي هذه الظواهر الى آثار مدمرة على اقتصاد الدول التي تعاني من العنف والنزاعات، لذا فان تحقيق السلام والاستقرار في الدول والمجتمعات، والوقاية من النزاعات، وبناء السلام والتعافي الشامل، يُمكن ان تحول المجتمعات المتضررة من النزاعات الى مجتمعات مستقرة ومزدهرة، ويعد شرطاً اساساً لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة، وهذا يتطلب جهودا كبيرة عن طريق استعمال استراتيجيات وآليات على المستوى المحلي، والدولي لمعالجة جذور النزاعات وتعزيز التنمية الشاملة، وقد توصل البحث الى جملة من الاستنتاجات وهي على النحو الآتي.

الاستنتاجات:

1. **النزاعات والعنف الدولية لها آثار كبيرة على تقدم الدول لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
2. **تفرض النزاعات واقعاً مريراً تؤثر على جميع مجالات الدولة الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية، والتي يصعب عن طريقها تحقيق التنمية والتقدم للدول والمجتمعات.**
3. **التنمية المستدامة هي عملية تلبية الحاجات الأساسية للحاضر وللأجيال القادمة وهي تشمل ابعاد عدة (البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي، والبعد البيئي).**
4. **على الدول من أجل تغيير واقع الدولة الى اتباع استراتيجيات واعداد الخطط الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة.**
5. **للتغلب على آثار العنف والنزاعات يتطلب جهوداً دولية عبر التعاون الدولي في توفير المساعدات الإنسانية للمناطق المتضررة.**
6. **ضرورة الاهتمام بالتعليم والتوعية عبر تعزيز ثقافة السلام والتسامح.**

الهـــوامـــش

(1) **نقلاً عن متولي رشاد متولي واخرون، آثار الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية على البيئة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر بدمنهور، العدد47، أكتوبر 2024.**

(2) **محمد نور البصراني، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد4، القاهرة، أكتوبر،2019، ص7**

(3) **شبكة المعلومات العالمية.**

تاريخ https://www.uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/12/12-2024-09-3 الزيارة2025/3/10.

(4) Alexander Kiss, the law of Energy for sustainable Development, Iucn Academy of environment law Research Studies, Cambridge University Pess, New York, iucn,2005, p14.

(5) **هشام محمود الاقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، ط1(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)، ص41.**

(6) Philip A. lawn, Growth technological progress and sustainable development: preliminary evidence of Australians sustainable development performance, Journal Environment and Sustainable Development Vol. 2, No. 2, 2003.P140 .

(7) أنور عبدالله ليمان، التنمية المستدامة مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، ط1(الخرطوم: المكتبة الوطنية،2022)، ص21–ص22.

(8) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد 50، العدد2، القاهرة، أيلول،2020، ص421.

(9) https://glorew.com/articles/17-sustainable-development-goals-united-nations/?gad_source=1&gclid تاريخ الزيارة2025/3/22

(10) محمد نور البصراني، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد4، القاهرة، أكتوبر،2019، ص9

(11) الأمم المتحدة، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اتجاهات وتداعيات اثناء النزاعات، العدد4، نيويورك، أب 2015. للمزيد ينظر الرابط:

https://www.unescwa.org/ar/publication تاريخ الزيارة 2025/3/1.

(12) علي إبراهيم واخرون، تأثير النزاعات والصراعات على النسيج الاجتماعي في العراق: دراسة حالة، كلية المستقبل الجامعة، 2025/3/19. ينظر الرابط:

https://www.eng.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=6&newid=80295 تاريخ الزيارة: 2025/3/21

(13) محمد نور البصراني، مصدر سابق، ص12.

(14) ازهار عبد الله حسن الحيالي، الحماية الدولية للمدنيين في النزاعات المسلحة دراسة تحليلية، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، كلية الكتاب، المجلد1، العدد2، حزيران 2019، ص 32.

(15) واعلي جمال، الحماية الدولية للبيئة من مخاطر التلوث أثناء النزاعات المسلحة، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد8، العدد1، الجزائر، حزيران،2023، ص281.

(16) المصدر نفسه، ص284–ص285.

(17) محمد نور البصراني، مصدر سبق ذكره، ص13.

(18) سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الكريم، انعكاسات الإصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من2014–2020، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلد22، العدد4، بورسعيد، تشرين الأول، 2021. ص7–ص8.

(19) محمد فتحي عبد الغني، مصدر سبق ذكره، ص423.

(20) على بايزيد، التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، ومؤشراتها، حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد6، العدد2، الجزائر، كانون الأول، 2022، ص276.

(21) وفاء لطفي، الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد، العدد18، القاهرة، نيسان، 2023، ص223.

(22) عبد المنعم محمد عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية، دراسة في صنع القرار، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص14

(23) صفاء حسين علي، دور القدرات البشرية في تنمية الموارد المائية (تنمية مستدامة) – دراسة حالة العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد1، العدد25، الكوفة: حزيران2015، ص 318.

(24) عباس عوايشية، علاق جميله، تعزيز الرأسمال العسكري وتأثيره على التنمية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة صالح بوبنبيد– قسطنتينية3، المجلد11، العدد2، الجزائر، أيلول،2023، ص188.

(25) احمد عبد الله ناهي، محمد أرمين گربيت، التنمية المستدامة في العراق التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد65، بغداد، حزيران2021، ص19.

(26) وفاء لطفي، مصدر سبق ذكره، ص223.

(27) هبه على حسين، سجى فاضل عباس، جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد واهداف التنمية المستدامة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، العدد78، بغداد، أيلول2024، ص93–ص94.

(28) استراتيجيات مقترحة لتحقيق التنمية في البلدان المتضررة من النزاعات في منطقة الاسكوا. ينظر الرابط: https://digitallibrary.un.org تاريخ الزيارة2025/3/20

(29) طليس ابتسام ، فريدة حموم، إعادة الاعمار: دراسة في طبية المفهوم، مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية، المجلد3، العدد3، الجزائر، أيلول2020، ص227–ص228.

(30) Tarteel Darwish, The Legal Framework For Transitional Justice: Comparative Arab Experiences, Journal of Constitutional Law in the Middle East and North Africa,The Arab Association of Constitution Law, Issue 2, December2021, p126.

(31) محمد سعيدة، التنمية الاقتصادية وبناء السلام، تموز2023، ينظر الرابط:
https://www.researchgate.net/publication/372363742

(32) ترتيل درويش، مصدر سبق ذكره، ص126.

المصـــــــادر

الكتب:

I. أنور عبدالله ليمان، التنمية المستدامة مدخل لمفاهيم الاستدامة وأهدافها مع التركيز على الهدف الرابع، ط1(الخرطوم: المكتبة الوطنية،2022)، ص21–ص22.

II. عبد المنعم محمد عدلي، القرار الاستراتيجي في ضوء المتغيرات الدولية، دراسة في صنع القرار، (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، 2015)، ص14.

البحوث و المجلات:

I. نقلاً عن متولي رشاد متولي واخرون، آثار الذكاء الاصطناعي والحرب السيبرانية على البيئة الإنسانية أثناء النزاعات المسلحة، مجلة البحوث الفقهية والقانونية، كلية الشريعة والقانون، جامعة الازهر بدمنهور، العدد47، أكتوبر 2024.

II. محمد نور البصراني، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد4، القاهرة، أكتوبر،2019، ص7

III. هشام محمود الاقداحي، التنمية الاجتماعية والسياسية في الدول النامية، ط1(الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2015)، ص41.

IV. محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، جامعة عين شمس، المجلد 50، العدد2، القاهرة، أيلول،2020، ص421.

V. محمد نور البصراني، النزاعات الداخلية ومسارات إعادة الاعمار في الدول العربية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد4، القاهرة، أكتوبر،2019، ص9

VI. ازهار عبد الله حسن الحيالي، الحماية الدولية للمدنيين في النزاعات المسلحة دراسة تحليلية، مجلة الكتاب للعلوم الإنسانية، كلية الكتاب، المجلد1، العدد2، حزيران 2019، ص 32.

VII. واعلي جمال، الحماية الدولية للبيئة من مخاطر التلوث أثناء النزاعات المسلحة، مجلة حقوق الانسان والحريات العامة، جامعة عبد الحميد بن باديس– مستغانم، كلية الحقوق والعلوم السياسية، المجلد8، العدد1، الجزائر، حزيران،2023، ص281.

VIII. سلوى السعيد فراج، رشا عطوة عبد الكريم، انعكاسات الإصلاح السياسي على التمكين السياسي للمرأة المصرية في الفترة من2014–2020، مجلة البحوث المالية والتجارية، جامعة بورسعيد، كلية التجارة، المجلد22، العدد4، بورسعيد، تشرين الأول، 2021. ص7–ص8.

IX. على بايزيد، التنمية المستدامة: مفهومها، ابعادها، ومؤشراتها، حالة مؤشر الأداء البيئي العالمي، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المجلد6، العدد2، الجزائر، كانون الأول، 2022، ص276.

X. وفاء لطفي، الدولة المصرية الجديدة والتنمية المستدامة: الفرص والتحديات، مجلة كلية الاقتصاد، العدد18، القاهرة، نيسان، 2023، ص223.

XI. صفاء حسين علي، دور القدرات البشرية في تنمية الموارد المائية (تنمية مستدامة) – دراسة حالة العراق، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الكوفة، المجلد1، العدد25، الكوفة: حزيران2015، ص 318.

XII. عباس عوايشية، علاق جميله، تعزيز الرأسمال العسكري وتأثيره على التنمية، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة صالح بوبنبيد– قسطنتينية3، المجلد11، العدد2، الجزائر، أيلول،2023، ص188.

XIII. احمد عبد الله ناهي، محمد أرمين گربيت، التنمية المستدامة في العراق التحديات والمعالجات، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، العدد65، بغداد، حزيران2021، ص19.

XIV. هبه على حسين، سجى فاضل عباس، جدلية العلاقة بين الحكم الرشيد واهداف التنمية المستدامة، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين ، كلية العلوم السياسية، العدد78، بغداد، أيلول2024، ص93–ص94.

المصادر الاجنبية:

I. *Alexander Kiss, the law of Energy for sustainable Development, Iucn Academy of environment law Research Studies, Cambridge University Pess, New York, iucn,2005, p14.*

II. *Philip A. lawn, Growth technological progress and sustainable development: preliminary evidence of Australians sustainable development performance, Journal Environment and Sustainable Development Vol. 2, No. 2, 2003.P140.*

المصادر الالكترونية:

I. **شبكة المعلومات العالمية.**

تاريخ https://www.uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/12/12-2024-09-3 الزيارة2025/3/10.

II. *https://glorew.com/articles/17-sustainable-development-goals-united-nations/?gad_source=1&gclid تاريخ الزيارة2025/3/22*

III. **الأمم المتحدة، النزاعات المتمادية وأثرها على التنمية في المنطقة العربية، اتجاهات وتداعيات اثناء النزاعات، العدد4، نيويورك، أب 2015. للمزيد ينظر الرابط:**

https://www.unescwa.org/ar/publication . **تاريخ الزيارة 2025/3/1**

IV. **علي إبراهيم واخرون، تأثير النزاعات والصراعات على النسيج الاجتماعي في العراق: دراسة حالة، كلية المستقبل الجامعة، 2025/3/19. ينظر الرابط:**

تاريخ الزيارة: https://www.eng.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=6&newid=80295 **2025/3/21**

References

First: Arabic books

I. Anwar Abdullah Liman, Sustainable Development: An Introduction to the Concepts and Objectives of Sustainability with a Focus on the Fourth Goal, 1st ed. (Khartoum: National Library, 2022) .

II. Abdel Moneim Mohamed Adly, Strategic Decision in Light of International Variables, A Study in Decision-Making, 1st ed. (Cairo: Arab Bureau of Knowledge, 2015)

Second: Arabic Journals and Periodicals.

I. Ahmed Abdullah Nahi, Muhammad Armin Garbet, Sustainable Development in Iraq: Challenges and Solutions, Political Issues Journal, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issue 65, Baghdad, June 2021.

II. Abdullah Hassan Al-Hayali, International Protection of Civilians in Armed Conflicts: An Analytical Study, Al-Kitab Journal for Humanities, Al-Kitab College, Volume 1, Issue 2, June 2019 .

III. Salwa Al-Saeed Farag, Rasha Atwa Abdel Karim, "Implications of Political Reform on the Political Empowerment of Egyptian Women in the Period 2014-2020," Journal of Financial and Commercial Research, Port Said University, Faculty of Commerce, Volume 22, Issue 4, Port Said, October 2021

IV. *Safaa Hussein Ali, The Role of Human Capacities in Water Resources Development (Sustainable Development) - A Case Study of Iraq, Kufa Journal of Legal and Political Sciences, University of Kufa, Volume 1, Issue 25, Kufa: June 2015.*

V. *Talis Ibtisam, Farida Hamoum, Reconstruction: A Study in the Medicalization of the Concept, Al-Mofaker Journal for Legal and Political Studies, Volume 3, Issue 3, Algeria, September 2020.*

VI. *Abbas Awaishiya, Beautiful Relations, Strengthening Military Capital and Its Impact on Development, Journal of Social Studies and Research, University of Saleh Bou Benbid - Constantine 3, Volume 11, Issue 2, Algeria, September 2023*

VII. *Ali Bayazid, Sustainable Development: Its Concept, Dimensions, and Indicators, The Case of the Global Environmental Performance Index, Al-Maqrizi Journal of Economic and Financial Studies, Institute of Economic, Commercial, and Management Sciences, Volume 6, Isue 2, Algeria, December 2022*

VIII. *Metwally Rashad Metwally and others, The Effects of Artificial Intelligence and Cyber Warfare on the Human Environment During Armed Conflicts, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Damanhour, Issue 47, October 2024*

IX. *Mohamed Fathy Abdel-Ghani, The Evolution of the Concept of Sustainable Development, Its Dimensions and Results in Egypt, Scientific Journal of Economics and Commerce, Ain Shams University, Volume 50, Issue 2, Cairo, September 2020*

X. *Muhammad Nour Al-Basrani, Internal Conflicts and Reconstruction Paths in Arab Countries, Journal of the Faculty of Politics and Economics, Issue 4, Cairo, October 2019.*

XI. *Quoted from Metwally Rashad Metwally et al., The Effects of Artificial Intelligence and Cyber Warfare on the Human Environment During Armed Conflicts, Journal of Jurisprudential and Legal Research, Faculty of Sharia and Law, Al-Azhar University, Damanhour, Issue 47, October 2024.*

XII. *Heba Ali Hussein, Saja Fadhel Abbas, The Dialectic of the Relationship between Good Governance and Sustainable Development Goals, Political Issues Magazine, Al-Nahrain University, College of Political Science, Issue 78, Baghdad, September 2024.*

XIII. *Hesham Mahmoud Al-Aqdahi, Social and Political Development in Developing Countries, 1st ed. (Alexandria: University Youth Foundation, 2015)*

XIV. *Waali Jamal, International Protection of the Environment from the Risks of Pollution During Armed Conflicts, Journal of Human Rights and Public Liberties, Abdelhamid Ibn Badis University - Mostaganem, Faculty of Law and Political Science, Volume 8, Issue 1, Algeria, June 2023.*

XV. *Wafaa Lotfy, The New Egyptian State and Sustainable Development: Opportunities and Challenges, Faculty of Economics Journal, Issue 18, Cairo, April 2023.*

Third: Websites.

I. *Muhammad Sa'idah, Economic Development and Peacebuilding, July 2023, see link: https://www.researchgate.net/publication/372363742 Date of visit: March 20, 2025*

II. *Ali Ibrahim et al., The Impact of Conflicts and Disputes on the Social Fabric in Iraq: A Case Study, Al-Mustaqbal University College, March 19, 2025. See link: https://www.eng.uomus.edu.iq/NewDep.aspx?depid=6&newid= 80295 Date of visit: March 21, 2025*

III. *World Wide Web.*

IV. *https://www.uomustansiriyah.edu.iq/media/lectures/12/12-2024-09-3 Date of visit: 10/3/2025*

V. *United Nations, Protracted Conflicts and Their Impact on Development in the Arab Region, Trends and Consequences during Conflict, Issue 4, New York, August 2015. For more, see the link:*

VI. *https://www.unescwa.org/ar/publication Visited on 1/3/2025.*

VII. *https://glorew.com/articles/17-sustainable-development-goals-united-nations/?gad_source=1&gclid Visited on 3/22/2025*

VIII. *Proposed strategies for achieving development in conflict-affected countries in the ESCWA region. See link: https://digitallibrary.un.o*

Fourth: foreign books .

I. *Alexander Kiss, the law of Energy for sustainable Development, Iucn Academy of environment law Research Studies, Cambridge University Pess, New York, iucn,2005, p14.*

Fifth: Foreign Magazines and periodicals

I. *Philip A. lawn, Growth technological progress and sustainable development: preliminary evidence of Australians sustainable development performance, Journal Environment and Sustainable Development Vol. 2, No 2, 2003.P140*

II. *Tarteel Darwish, The Legal Framework For Transitional Justice: Comparative Arab Experiences, Journal of Constitutional Law in the Middle East and North Africa, The Arab Association of Constitution Law, Issue 2, December2021, p126*